محاضرة 09: الجمارك الجزائرية، بين التقييد والتحرير الجمركي

لقد مر النظام الجمركي الجزائري بمراحل عديدة ما قبل الاستعمار وبعده، حيث نجد أنه وبعد استقلال الجزائر بقي أثر تسيير مؤسسات وإدارات الدولة الجزائرية تابعا لفرنسا، ففي الفترة (1963-1970) كانت الجمارك الجزائرية في مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية، وفي الفترة (1970-1989) مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومن ثم مرحلة تحرير التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2002)، إلى غاية السنوات الحالية أين تطورت الإدارة الجمركية لتعاصر نظيراتها عبر العالم، حيث صارت ضمن مرحلة التطور التكنولوجي والرقمنة، وصار العمل الجمركي في إطاره الدولي يستدعي التوجه نحو التقنيات الحديثة والرقمنة في تسيير عمليات التجارة الخارجية ومراقبتها بما يسمى بالجمارك الرقمية، أين باتت تعتمد نظام SIGAD للحوسبة الجمركية.

- 1- تعريف إدارة الجمارك الجزائرية:

تعتبر إدارة الجمارك الجزائرية إدارة عمومية، وهي تمثل إحدى المديريات العامة التابعة لوزارة المالية، فهي دائرة حكومية تخضع لقانون الوظيفة العمومية، تخضع إدارة الجمارك الجزائرية في أداء مهامها وفي تنظيمها إلى قانون الجمارك الجزائري، وهو الإطار القانوني الذي يسمح بحمايتها ويمنحها صلاحيات عديدة.

-2- تنظيم إدارة الجمارك الجزائرية

تم تكييف تنظيم إدارة الجمارك بطريقة تكون في خدمة مختلف الاستراتيجيات المتبعة، بهدف ضمان التنفيذ الفعال للمهام الموكلة لها، حيث يتكون هذا التنظيم من[1]:

- إدارة مركزية تتألف من:
  - ❖ المفتشية العامة لمصالح الجمارك
  - ❖ اثنان (02) مديري دراسات
  - ❖ ستة (06) رؤساء دراسات
  - ❖ عشرة (10) مديريات مركزية
  - ❖ اثنان (02) مراكز وطنية
- مصالح خارجية إقليمية.

-3- مهامها:

إن مهام الجمارك الجزائرية منصوص عليها بشكل عام في قانون الجمارك الجزائري وبالتفصيل في المادة 3 من نفس القانون، حيث يمكن تقسيم مهامها إلى مهام اقتصادية وجبائية ومهام حماية ومهام مساعدة في اتخاذ القرار عموما.

المهام الاقتصادية للجمارك:

- تطبيق التشريع و التنظيم المسيرين لتنقل البضائع عبر الحدود بالتعاون مع المؤسسات المعنية؛
- تشجيع مبدأ المنافسة النزيهة من خلال منع التصرفات غير النزيهة و الغش و البحث عنها و قمعها؛
- تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية من خلال التسهيلات الجمركية و الأنظمة الجمركية الموضوعة لهذا الغرض؛
- المشاركة في تطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات؛
- المشاركة في وضع و تنفيذ إجراءات حماية المنتوج الوطني و تشجيعه ؛
- مساعدة الشركات الاقتصادية و مرافقتها من خلال عرض تجربة الجمارك و التسهيلات المنصوص عليها في التشريع الجمركي؛

[1]- عبر الرابط الالكتروني: https://douane.gov.dz/spip.php?rubrique15 تم الاطلاع عليه بتاريخ 08 فبراير 2022.

- إعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية و التي لا يمكن بدونها وضع سياسات التجارة الخارجية و الداخلية للبلاد (مهمة المساعدة في اتخاذ القرارات)
- مراقبة صحة مصدر البضائع في حال وجود اتفاقيات مع بلد ما تنص على منح امتيازات تعريفية و تجارية؛
- تنفيذ إجراءات الحظر المطبقة على الاستيراد و التصدير و كذا عند الوصول أو باتجاه بلد واحد أو عدة بلدان (مهمة الحماية)؛
- تطبيق إجراءات حفظ المنتوج الوطني و حمايته من المنافسة غير النزيهة للمنتجات الأجنبية المستوردة.

المهام الجبائية للجمارك

- تحصيل الحقوق و الرسوم التي تخضع لها البضائع عند استيرادها؛
- تحصيل الإتاوات الجمركية الخاصة (إتاوات تقديم الخدمات و إتاوات استخدام نظام الإعلام الآلي و التسيير الآلي للمعطيات(SIGAD ؛
- متابعة الامتيازات الجبائية و مراقبتها؛
- أسستها قوانين المالية و القوانين الخاصة (قطاع البترول و المناجم و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIوالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(... ANSEJ ؛
- نصّت عليها اتفاقيات التعريفة التفضيلية للتأكد من مشروعية منحها؛
- متابعة إنتاج المحروقات و تسويقها و مراقبة إنتاجها؛
- تحصيل العقوبات (الغرامات و المصادرات) المنجّرة عن خرق القوانين و الأنظمة التي تتكلف الجمارك بتطبيقها؛
- الحرص على تطبيق القانون الجمركي المسيّر لحركة البضائع عند الدخول أو الخروج من التراب الوطني، بما فيها المسافرين و سكان الحدود و قمع أي مخالفة قد تصدر عن الأشخاص أو المؤسسات؛
- الحرص على الحراسة الجمركية الشاملة في النطاق الجمركي و في المناطق الموضوعة تحت الحراسة الجمركية؛
- الحرص على تطبيق التشريع الخاص بالصرف عند المرور عبر الحدود أو فيما تعلق بالقيمة لدى الجمارك للبضائع المصرح بها عند الاستيراد أو التصدير؛
- مكافحة الغش الجمركي من خلال إثبات مصدر البضائع و نوعها و قيمتها لدى الجمارك بغية مراقبة الحقوق و الرسوم؛
- تطبيق إجراءات الرد بالمثل ضد الدول التي قد تفرض إجراءات تعسفية ضد المنتوج الجزائري على عكس المنتجات الأخرى (زيادة الضريبة)؛

مهام الحماية للجمارك

- محاربة الاتّجار غير الشرعي بالمخدرات و مكافحة التهريب و تبييض الأموال و بصفة عامة محاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود؛
- المشاركة في الحفاظ على الأمن و النظام العموميين (السلاح و المتفجرات و المواد الكيميائية و المواد الخطيرة)؛
- المشاركة في الحفاظ على الآداب العامة (الكتابات و الوسائل الأخرى المنافية للآداب العامة)؛
- المشاركة في حماية المستهلك بالحرص على خضوع المواد الاستهلاكية غير الغذائية و المنتجات المنزلية إلى مراقبة مطابقتها لمعايير السلامة و الصناعة؛
- الحرص على أمن الأشخاص و ممتلكاتهم بالاشتراك في البحث عن البضائع المحظورة و التي تشكل خطرا على الصحة و المحيط؛
- الحرص على حماية الإرث الوطني على الحدود فيما يتعلق بالثروة الحيوانية و النباتية المهددة بالإنقراض؛
- الحرص على حماية الإرث الطبيعي و التاريخي و الفني و الثقافي و الآثار (مثل المنحوتات و النقوش و الرسوم الصخرية و ورود الصحراء و الخشب المتحجر و مواد ما قبل التاريخ و الأعمال الفنية ... إلخ)
- حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالاختراعات و الرسوم و النماذج الصناعية و علامات الصنع و العلامات التجارية ضد التقليد و كذا حماية حقوق المؤلف و الحقوق المجاورة، و ذلك تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

مهمة مساعدة اتخاذ القرار

- الإدارة الجمركية تعد وتحلل إحصائيات التجارة الخارجية من اجل تسهيل اخذ القرار سواء بالنسبة للسلطات العمومية أو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين
- بطلب من السلطات العمومية تقوم الجمارك بإعداد دراسات متخصصة حول تطور التجارة الخارجية و التنبؤات لتحصيل الرسوم و الحقوق الجمركية في إطار التحضير للقوانين المالية أو حول اثر إجراء ما أو قرار ما سوف يؤخذ.

4- السياسة التجارية الخارجية للجزائر وآليات تنفيذها لسنة 2021[2]:

تنتهج الحكومة الجزائرية سياسات تسعى إلى مقاومة الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية في حالة وقوعها، وذلك من خلال وضع ترتيبات قانونية تلزم كل المتعاملين الاقتصاديين باللجوء إلى السلع والخدمات المنتجة محليا في إطار طلبياتهم، وضبط وتقليص الواردات بحماية المنتوجات التي يلبي فيها الإنتاج المحلي الطلب عليها..

وقد سجل الميزان التجاري تراجعا في العجز المزمن اعتبارا من سنة 2020، بفضل التحكم في فاتورة الواردات وتحسين مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.(ينظر الشكل رقم 01)

شكل رقم 01: وضعية الميزان التجاري للجزائر سنة 2020

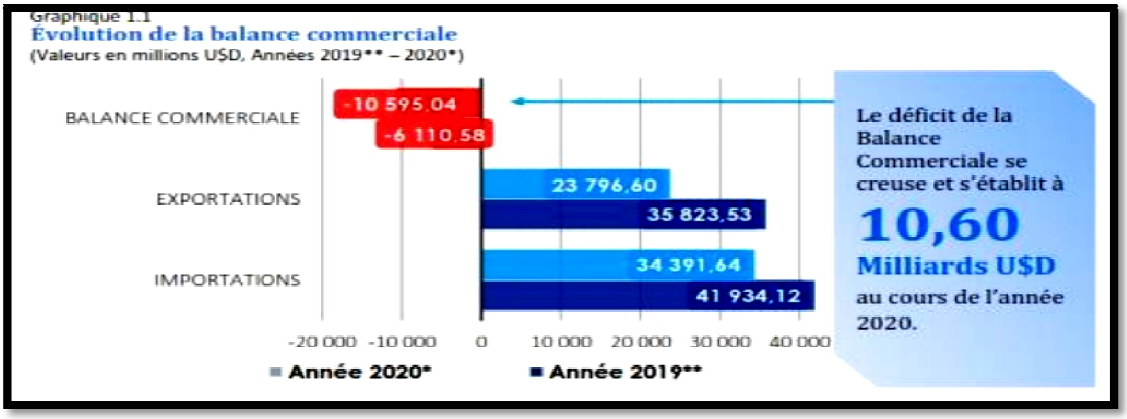

المصدر: إحصائيات الجمارك الجزائرية

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة قيمة الواردات الجزائرية لسنة 2019 قدرت بما يفوق 41 مليار دولار، لتتراجع قيمتها سنة 2020 لتسجل حاولي 34 مليار دولار، بينما سجلنا خلال سنة 2019 ما يفوق 35 مليار دولار من الصادرات الجزائرية، وما يقارب 24 مليار دولار سنة 2020 من الصادرات أيضا.

ترمي السياسة الخاصة بالتجارة الخارجية للجزائر إلى إحلال إنتاج وطني متنوع محل الواردات وترقية التصدير واستئصال ظاهرة تضخيم الفواتير عند الاستيراد كذا ضمان توازن الميزان التجاري، ولاسيما من خلال:

- وضع وتحسين استعمال الخرائط الوطنية الرقمية (خارطة الإنتاج الوطني للسلع والخدمات وخارطة للمستوردين) من أجل إحصاء دقيق للإنتاج الوطني وقدرات إنتاج السلع والخدمات.
- العمل بمساعدة كل القطاعات المعنية، وبشكل دقيق على تحديد الاحتياجات الوطنية من المواد الأولية والمواد الغذائية والصناعية بغرض مراقبة الكميات المرخص باستيرادها، تكملة لإنتاج الوطني واستجابة لطلب المستهلكين.
- تشجيع الاستثمار في مجال إنتاج المواد الأولية لتقليص فاتورة استيرادها.
- إخضاع المستوردين للالتزام بتسجيل مورديهم لدى المصالح المعنية بهدف ضمان نزاهة وشفافية الممارسات التجارية عند الاستيراد.

أما ما تعلق بالتصدير:

[2]- مخطط عمل الحكومة الجزائرية لسنة 2021، ص 43-44، عبر الرابط الالكتروني التالي: file:///C:/Users/hp/Downloads/spm-doc-1649345602.pdf

فالحكومة الجزائرية عازمة على مواصلة تشجيع ومرافقة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال **تقديم الدعم الضروري للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين تنافسيتهم والمبادرة، كلما دعت الحاجة غلى ذلك إلى إنشاء تجمعات للتصدير، وتتجلى ترقية الصادرات فيما يأتي:**

- وضع إستراتيجية وطنية للصادرات
- تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المختلفة التي تسري وتؤطر فعل التصدير والتي تقوم على مقاربة تبسيط وتحسين الإجراءات
- إنجاز مناطق حرة على مستوى الولايات الحدودية الجنوبية
- استحداث أرضيات لوجيستية موجهة للتصدير، وإعادة تنشيط مجالس رجال الأعمال مع مختلف البلدان الشريكة بهدف ترقية المبادلات التجارية خارج المحروقات
- إنشاء مراكز إقليمية كبرى للمعارض من أجل تنظيم مختلف التظاهرات والمعارض التجارية الجهوية، وبالتالي ترقية الإنتاج المحلي.

كما تعمل الحكومة على تحيين خارطة الطريق المتعلقة **بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بهدف الحفاظ على وتيرة ومعدل نمو وقيمة الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في ترقيتها من خلال مرافقة المصدرين على النحو التالي:**

- تسريع معالجة ملفات تعويض جزء من تكاليف النقل من خلال صندوق خاص لترقية الصادرات
- إصلاح نظام تعويض تكاليف النقل عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات
- ضبط شروط مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية بالخارج، ووضع ترتيبات لليقظة الاقتصادية من اجل استقطاب كل فرص تصدير الإنتاج الوطني ذات قيمة مضافة مؤكدة تتماشى مع متطلبات البلدان المستوردة.
- متابعة دراسة إشكالية حصة العملة الصعبة التي تعود إلى المصدر
- مرافقة المؤسسات ضمن مسار التصديق على منتجاتها
- تطوير الخدمات لاسيما في قطاع الرقمنة والهندسة.

وأخيرا العمل على تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر:

فمنذ سنة 2020، شرعت الحكومة في **تقييم معمق لاتفاقيات التبادل الحر القائمة**، وعليه سيتم القيام بما يأتي:

- تقييم الاتفاقيات المتعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية (اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، منطقة التبادل الحر العربية، والاتفاقية التفاضلية مع تونس)
- تقييم مسار انضمام الجائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
- دراسة ملف مفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للجزائر من أجل استكمال اندماج الاقتصاد الوطني في النظام التجاري المتعدد الأطراف
- متابعة الملف المتعلق بقواعد المنشأ في إطار مناطق التبادل الحر بهدف تحديد دقيق لشروط منح الامتيازات التعريفية المتعلقة بكل اتفاقية
- الاستعداد للانضمام الفعلي لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بهدف الاستفادة من الامتيازات الممنوحة
- تحديد مقاييس إبرام اتفاقيات تجارية جديدة ترمي إلى تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية، وضمان توازن الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين المعنيين بالاتفاقيات.

يشير الشكل أدناه إلى تسجيل تطور ايجابي ملحوظ لوضعية الميزان التجاري الجزائري خلال السنوات 2017 -2022 (إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2022)**T12022**، خاصة من ناحية الصادرات حيث نلاحظ أنها قد تضاعفت ما بين T117و T122.

الأمر الذي انعكس ايجابا على وضعية الميزان التجاري لتتحول من سالبة (عجز) حوالي (-400 مليار دينار) للفترة T117 إلى ايجابية (فائض) إلى ما يقارب (500 مليار دينار) للفترة T122.

شكل رقم 02: الصادرات والواردات الرصيد التجاري (مليار دينار) للفترة 2017-2022

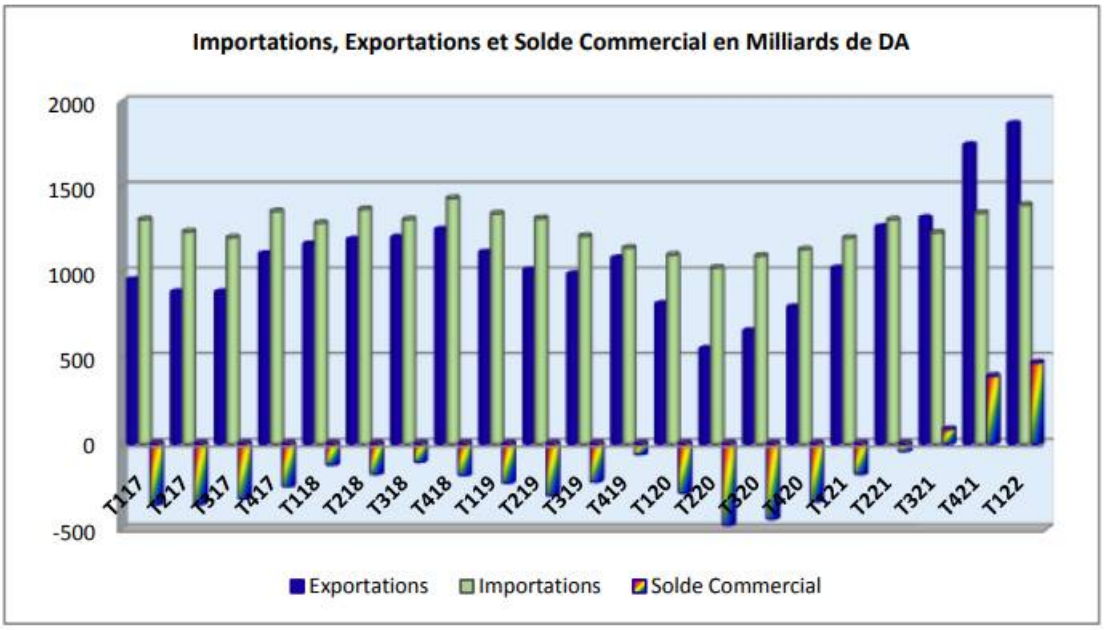

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات **ONS**

من إعداد د/ الحبيتري